المحور الأول: مقدمة في سياسة التجارة الدولية

1. **أهمية التجارة الدولية في الإقتصاد العالمي؛**
2. **المفاهيم الأساسية(الحمائية/ تحرير التجارة الدولية)**
3. **الجهات الفاعلة في التجارة الدولية(الحكومات/الشركات...إلخ)**

1. أهمية التجارة الدولية في الإقتصاد العالمي:

تمهيد:

تحقق التجارة الدولية منافع أو مكاسب عديدة للدول التي تتم بينها مثل هذه التجارة وتتباين هذه المنافع والمكاسب تبعا لقوة الدول المرتبطة بتطور إقتصادها والتي تفرض من خلال ذلك قدرة أكبر على المساومة في إطار ذلك، وما يضمن لها بالنتيجة منافع ومكاسب أكبر، كما أن سياسات الدول تؤثر هي الأخرى على مدى الإنتفاع أو الكسب المتحقق من هذه التجارة، ويمكن ذكر بعض أهم هذه المنافع و المكاسب كما يلي:

- ✓ يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوربا محدودة في آثارها ولما تضاعف حجم السكان وذلك لأن دول غرب أوربا كثيفة السكان تحتاج للكثير من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرها والتي كانت لا بد أن تستوردها من باقي دول العالم؛
- ✓ زيادة معدل النمو الإقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية فيها وبالتالي زيادة الدخل الوطني وزيادة الرفاهية؛
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية منفذ لفائض الإنتاج عن السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي على إستيعابه؛
- ✓ القدرة على تمويل العديد من المشاريع عن طريق الإستثمار المباشر و إستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية؛
- ✓ القدرة على الإستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفع يحتاج إلى إطارات فنية ماهرة وقد تكون غير متوفرة في البلد؛
- ✓ القدرة على الحصول على التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تتفوق عليها الدول المتقدمة في العديد من المجالات خاصة من الجانب التكنولوجي؛
- ✓ القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى إستثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى إستيراد المعدات و الآلات و السلع الإستثمارية التي لا ينتجها الإقتصاد المحلي؛

- ✓ إن الدول النامية إعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر إعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من إستيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لتلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الأولية وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها؛
- ✓ إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون(عوامل إنتاج)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو أنتجت محليا؛
- ✓ تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية، فهي تربط الدول و المجتمعات بعضها ببعض؛
- ✓ تساعد في الحصور على المزيد من السلع و الخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه؛
- ✓ تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات؛
- ✓ تساعد في زيادة الرفاهية للمجتمعات عن طريق توسيع قاعدة الإختيار فيما يخص مجالات الإستثمار و الإستهلاك؛
- ✓ تعد مؤشرا هاما لقياس قدرة الدول على الإنتاج والتسويق و المنافسة في السوق الدولي؛
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تسمح ببناء إقتصاد متين وتعزيز التنمية المستدامة؛
- ✓ لعل الأهمية الكبرى للتجارة الدولية تكمن في علاقتها بالنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية فما ينجم عن هذه الأخيرة من إرتفاع حجم الدخل الوطني يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، والعكس حيث أن التغيرات في ظروف التجارة الدولية تؤثر في تركيبة الدخل الوطني ومستواه؛
- ✓ منع الإحتكار؛
- ✓ تحقيق موارد مالية من خلال الرسوم الجمركية؛
- ✓ تخفيض تكاليف و أسعار السلع والخدمات؛
- ✓ توفير فرص عمل للموارد البشرية في دول أخرى أجنبية مما يسمح للعمال باكتساب خبرة ومهارات جديدة نتيجة عملهم في مشاريع أجنبية، مما يرفع من قيمتهم محليا ودوليا نتيجة إرتفاع معدلات آدائهم. كما سيعمل الانفتاح على تحسين ظروف العمل وتحسين مستوى الأجور؛

2.المفاهيم الأساسية(الحمائية/ تحرير التجارة الدولية)

تمهيد:

إن دول العالم أمامها نوعين من السياسات التجارية أولهما سياسة حرية التجارة(Free Trade Policy) و ثانيهما سياسة الحماية (Protection Policy)، مع يجب الإشارة إلى أن مدى ملائمة كل سياسة من هذه السياسات لدولة ما أو مجموعة من الدول يتحدد طبقا للظروف الإقتصادية التي تمر بها كل دولة، ومن ثم فإن ال، بل أن السياسة التجارية التي تكون صالحة لدولة ما، قد لا تكون صالحة لدولة أخرى، بل أن السياسة التجارية قد تكون ملائمة لظروف دولة ما في ظل مرحلة معينة، قد لا تكون ملائمة لظروف نفس الدولة في ظل مرحلة أخرى.

2.1تعريف السياسة التجارية:

تعددت التعاريف الموجهة للسياسة التجارية وسيتم عرض موجز لها على النحو التالي :

– "هي مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تضعها أجهزة الدولة الرسمية لتنظيم نشاط التجارة الخارجية وفقا لسياسة الدولة الاقتصادية. وتقوم أجهزة الدولة من خلال الأساليب والاجراءات التنظيمية المرتبطة بتلك التشريعات بتقييد أو تحرير ذلك النشاط طبقا لمصلحة الدولة الاقتصادية في المجال الخارجي".

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية. ففي النظام الرأسمالي، الذي يمثل مبدأ الحرية الاقتصادية يتم تبني سياسة حرية التجارة حيث لا تتدخل الدولة إلا في أمور بسيطة وفقط. أما في النظام الاشتراكي فالدولة تسيطر على الاقتصاد الوطني من جهة والتجارة الخارجية من جهة أخرى ومن ثم فسياسة التجارة الدولية تتجه نحو التقييد.

تتضمن السياسة التجارية مجموعة من الأدوات تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى داخل الدولة نفسها وتختلف تلك الأدوات بدورها بين أدوات سياسة حماية (تقييد) التجارة والتي تؤدي إلى انكماش التجارة الخارجية (زيادة التعريفة الجمركية أو سياسة المنع...الخ). وبين أدوات سياسة حرية التجارة الدولية، التي تؤدي إلى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات أو الغاء نظام الحصص).

مما سبق يمكن استنتاج أن هناك صنفين من سياسات التجارة الدولية. سياسة حرية التجارة الدولية، وسياسة تقييد التجارة الدولية.

2.2سياسة حرية التجارة الدولية:

يرجع الاهتمام بهذه السياسة إلى عصر الفيزيوقراط الذين نادوا بالحرية الاقتصادية في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل دون تدخل الدولة وانتعشت مع أفكار "سميث " و" ريكاردو".

إن مبدأ حرية التجارة يعني: " أن يكون هناك نظام للتعريفة الجمركية، لا يفرق في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج، والسلع المماثلة المنتجة محليا. فإما أن تفرض عليها الضريبة الجمركية على قدم المساواة، و إما أن يتم إعفاؤهما من الضريبة معا".

1.2.2تعريف حرية التجارة الدولية:

وتعرف سياسة حرية التجارة الدولية والتي يطلق عليها أيضا بالسياسة التجارية التحررية على أنها " عبارة عن مجموعة من القواعد والاجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية ، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة".

و تعتمد سياسات حرية التجارة على قانون الميزة النسبية لـ" دفيد ريكاردو" المعروف حول التكاليف النسبية. ووفقا لقانون الميزة النسبية فإن البلد يتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع في إنتاجها بتكاليف نسبية أقل مما يمكّنه من تصديرها واستيراد سلع مرغوبة بتكاليف نسبية أقل مما يمكن الحصول عليه من المنتجين المحليين.

2.2.2 المكاسب المحققة من سياسة الحرية التجارية:

أ. منافع التخصص الدولي و تقسيم العمل:

يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر بين الدول، من شأنه زيادة نطاق الأسواق العالمية والذي بدوره يساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية و التاريخية للسلع المناسبة للإنتاج .فتتخصص الدول في إنتاج السلع و الخدمات التي تنخفض فيها تكاليف إنتاجها نسبيا؛

ب. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية :

حيث كل دولة من الدول التي تطبق سياسة الحرية التجارية تستفيد من تخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصا أمثلا. فقبل تطبيق الدولة لسياسة الحرية التجارية تكون الدولة مكتفية ذاتيا ، أي أنها تنتج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها بغض النظر عن كفاءتها النسبية في إنتاج هذه السلع والخدمات، فقد تنتج الدول سلعا بتكلفة نسبية مرتفعة، رغم أن هذه السلع متوفرة في دول أخرى بتكلفة نسبية منخفضة. و عليه

تمكن سياسة حرية التجارة من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة ولكن بتكلفة أقل؛

جـ. زيادة المنافسة وتضييق الخناق على قيام الاحتكارات:

د. زيادة الدخل الوطني لأطراف التبادل التجاري الدولي: نتيجة لانتعاش التجارة الدولية بين الدول؛

هـ. تعظيم الصادرات: إن اتباع سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الانتاج من أجل التصدير؛

و. ارتفاع الحصيلة الجمركية: رغم أن أغلب الدراسات تشير إلى أن الحكومة تخسر الحصيلة الجمركية نتيجة التحرير، إلا أن غير صحيح دائما إذ يمكنها تحقيق مكاسب. فعند تخفيض التعريفة مثلا و تصبح القواعد والاجراءات شفافة للعاملين في التجارة ستنخفض عمليات التحايل والتهرب الجمركي مما قد يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الجمركية؛

ط. تطبيق الحجم الأمثل للمشروع : نتيجة لاتساع السوق، تتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول للوضع الأمثل. فسياسة حرية التجارة تسمح لتلك المشاريع بزيادة الانتاج وتصديره و تخفيض التكلفة طالما أن سعة السوق متوفرة؛

ي. انخفاض أسعار السلع الدولية:

نتيجة تقسيم العمل والتخصص، تنخفض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف عالية، مما يساعد على زيادة الدخل الحقيقي للدولة، وهذا يعود بالنفع على المنتج والمستهلك على حد سواء. فالمستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التكاليف، أما المنتج فيستطيع التوجه نحو فروع الانتاج التي يستطيع توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر.

ك. أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل؛

ل. أثر سياسة الحرية التجارية على كفاءة التشغيل: حيث تعمل على زيادة المنافسة بين المشاريع المحلية و المشاريع الأجنبية، مما يقضي على الاحتكارات التي تظهر في غياب المنافسة، وتتحكم في الأسعار بما يضر المستهلك في السوق المحلية .كما تحفز المنافسة المشاريع المحلية على تحسين أدائها ومحاولة تخفيض تكلفة الانتاج فيها.

م. أثر سياسة الحرية التجارية على مستوى التشغيل: حرية التجارة تساعد البلد على أن يستخدم موارده الانتاجية استخداما كاملا، حيث تفتح أسواق الدول الأخرى أمام الانتاج الفائض محليا، وتجعل البلد يستفيد

من طاقاته العاطلة، ومن وفورات الحجم الكبير. أما دول الجنوب فلا يمكنها استخدام مواردها استخداما كاملا دون الحصول على أدوات الانتاج ، المعدات و الآلات و التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

3.2.2 الآثار السلبية المترتبة على سياسة حرية التجارة :

كما لسياسة حرية التجارة ايجابيات لها سلبيات يمكن ذكر البعض منها:

أ. بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية:

حيث أن تطبيق سياسة الحرية التجارية سيبقي دول الشمال متخصصة في إنتاج السلع الصناعية في حين تتخصص دول الجنوب في إنتاج المواد الأولية (المعادن، البترول الخام، المنتجات الزراعية) ،وبالتالي فهي لن تخرج عن إطار إنتاج تلك المواد ولن تحرز أي تقدم في القطاع الصناعي، وهي تحتاج إلى وقت طويل قبل أن تكتسب هذه الميزة.

ب. **زيادة الفجوة بين مستويات الأجور بين دول الجنوب ودول الشمال:**

جـ. تضييق نطاق السوق أو عدم الاستفادة من الانفتاح :

ما يلاحظ أن الانتاج الصناعي في دول الجنوب لا زال في مراحله الأولى، لذلك فهو لا يقوى على غزو الأسواق الخارجية في الكثير من الحالات حتى لو فتحت دول الشمال أسواقها أمامه. لكن على العكس من ذلك إذا فتحت دول الجنوب أسواقها للتجارة الخارجية فإن المنتجات الأجنبية ستغزو الأسواق المحلية وتنافس بقوة منتجات دول الجنوب مما تضيق أسواقها، أو تزيد من معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.

3.2سياسة حماية التجارة الدولية:

تجلت سياسة حماية التجارة من خلال أفكار التجاريين، التي كانت ترى أن مصلحة الدولة تكمن في تراكم الذهب داخلها وذلك من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الواردات ،من خلال وضع القيود و الإجراءات الحمائية الضرورية لتحقيق ذلك المبتغى. انتشرت تلك الأفكار بعد الحرب العالمية الأولى وظهرت سياسات حمائية جديدة وذلك بعد لجوء الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الصناعية الأخرى – بالرغم من ظهور الجات – إلى إجراءات أخرى لم تكن معروفة سابقا أطلق عليها الاجراءات الرمادية [*] ضد صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا وبعض البلدان النامية بغية تقييد وارداتها من السلع الصناعية ويأتي هذا المطلب لتسليط الضوء على السياسة الحمائية.

1.3.2تعريف سياسة الحماية التجارية :

[*]) الاجراءات الرمادية ثلاث أنواع هي : التقييد الاختياري للصادرات ، التوسع الاختياري للواردات ، ترتيبات التسويق المنظم . للمزيد من التفصيل ارجع إلى: عبد المطلب عبدالحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي ، تحليل كلي ،المرجع سبق ذكره ، ص 131.

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية على أنها:

– " خضوع التجارة الخارجية إلى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع"؛

– " حمايـة منتجـي السلـع والخدمات المحليين من منافسـة المنتجين الأجانب، فضلا عن حماية المنافع العامة.

– " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة ، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ".

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن سياسة تقييد التجارة أو سياسة الحماية التجارية ما هي إلا مجموعة من الاجراءات والقواعد التي تتخذها الدولة بالاعتماد على مجموعة من القيود كمية كانت أو نوعية قصد تحقيق جملة من الأهداف أهمها حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، و تحقيق المنافع العامة للبلد.

2.3.2 حجج تقييد التجارة الدولية: اتبعت دول الجنوب سياسة تقييد التجارة الخارجية من خلال فرض القيود قصد تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

أ. حماية الصناعات الناشئة: وهو ما راحت دول الجنوب لتطبيقه بحجة أن منتجاتها لا تستطيع منافسة إنتاج دول الشمال التي سبقتها في ميدان التقدم الفني. تتلخص هذه الحجة في أن نفقات الصناعة في بداياتها تكون مرتفعة مما يتوجب حمايتها إلى أن تخفض تلك التكاليف وبعدها تزال الحماية ، وقد تكون الحماية مؤقتة، معتدلة ...الخ.

ب. تخفيض العجز في ميزان المدفوعات: من خلال تخفيض الواردات خاصة من السلع الاستهلاكية؛

ج. التنويع في الانتاج: إن سياسة الحماية تنوع الانتاج وذلك لأن سياسة التخصص لها مخاطر كبيرة، وذلك لأن الاقتصاد يعتمد على منتج واحد، أما الحماية فتعمل على التنويع في المنتجات؛

د. حماية الاسواق الوطنية: وذلك من سياسة الاغراق التي تمارسها الدول الأجنبية، كذلك حماية الدولة من الداخل من السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفؤة؛

هـ. معالجة البطالة و الاستفادة من العمالة الرخيصة: إذ يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يساعد على تخفيض البطالة وزيادة فرص الاستثمار في الداخل.

و. زيادة الايرادات العامة للدولة: من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية ، و السلع التي لها بدائل محلية ، لكن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الواردات ؛

ي. **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر**: إذ قد يكون الغرض من الحماية حث رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر تجنبا للرسوم الجمركية المفروضة؛

ك. **الحماية من العمل الرخيص**: إذ تعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص حيث يتم إبعاد المنافسة الحرة لنشاطات إنتاجية خارجية متفوقة عن نشاطات محلية تعاني من ضعف في نوعية المنتوج أو في التنافس السعري.

3.3.2 شروط نجاح سياسة الحماية التجارية:

لكي تكون هذه السياسة ناجحة ومقبولة يجب أن تتصف بالآتي:

- أن تكون مؤقتة وليست دائمة؛
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا؛
- أن تكون الصناعة المحمية من بين الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح.

3.الجهات الفاعلة في التجارة الدولية(الحكومات/الشركات...إلخ)

أ. الدول؛

ب. الشركات متعددة الجنسيات؛

ج. المنظمات الدولية(الجات، المنظمة العالمية للتجارة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...إلخ)

د. أطراف فاعلة أخرى(البنوك، شركات النقل الدولي، شركات التأمين، وكلاء العبور، منظمات غير حكومية...إلخ).